

## وزارة العدل

## القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار  
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

بصفتها : الحقوقية

رقم القضية: ٢٠١٦/١٢٧٧

- الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد حسن حبوب .
- وعضوية القضاة السادة
- د. مصطفى العساف ، باسم المبيضين ، حابس العبدالات ، خضر مشعل .

المميز :

- عادل خليل أحمد مشة .
- وكيله المحامي ماجد عاهد الشيخ .

المميز ضده :

- إياد بسام " محمد أسعد " غيث .
- وكيله المحامي حامد المناصير .

بتاريخ ٢٠١٦/١/٣١ خ قدم هذا التمييز للطعن في

الحكم الصادر عن محكمة استئناف حقوق عمان في الدعوى رقم  
( ٢٠١٥/٩٠٤٦ ) تاريخ ٢٠١٥/١٢/٣٠ المتضمن رد الاستئناف موضوعاً وتأيد  
القرار المستأنف الصادر عن محكمة بداية حقوق غرب عمان في الدعوى رقم  
( ٢٠١٤/٤٨٦ ) تاريخ ٢٠١٤/١١/٣٠ القاضي : ( بإلزام المدعى عليهما بالتكافل  
والتضامن بدفع مبلغ ( ١٠٠٠٠ ) دينار للمدعي مع تضمينهما الرسوم والمصاريف  
ومبلغ ( ٥٠٠ ) دينار أتعاب محاماة والفائدة القانونية من تاريخ الاستحقاق وحتى  
السداد التام ) وتضمن المستأنف الرسوم والمصاريف ومبلغ ( ٢٥٠ ) ديناراً أتعاب  
محاماة عن هذه المرحلة .

\* طالباً وللأسباب الواردة في لائحة الطعن قبول التمييز شكلاً ونقض الحكم المميز موضوعاً .

## القرار

بعد التدقيق وال مداولة نجد إنه وبتاريخ ٢٠١٤/٥/١٥ أقام المدعي إياد بسام " محمد أسعد " غيث الدعوى الابتدائية الحقوقية رقم ( ٢٠١٤/٤٨٦ ) لدى محكمة بداية حقوق غرب عمان بمواجهة المدعى عليهما :

- ١- أحمد عزمي عبد الجواد صلاح .
- ٢- عادل خليل أحمد مشة .

لمطالبتهما بمبلغ عشرة آلاف دينار مع الرسوم والمصاريف والأتعاب والفائدة القانونية وإلقاء الحجز التحفظي .

ومؤسساً دعواه على سند من القول :  
أولاً : قام المدعى عليه الثاني بتحرير كمبيالة رقم ( ٢/١ ) مستحقة الدفع بتاريخ ٢٠١٠/٩/١١ للمدعى عليه الأول والذي قام بدوره بتظهيرها للمدعى بعد أن قبض قيمتها كاملة منه .

ثانياً : راجع المدعى المدعى عليهما الأول والثاني بقيمة الدين إلا أنهما تمنا مما أوجب إقامة هذه الدعوى .

وبعد السير بإجراءات المحاكمة قضت محكمة أول درجة بحكمها الصادر بتاريخ ٢٠١٤/١١/٣٠ وجاهياً بحق المدعي ووجاهياً بحق المدعى عليه عادل وبمثابة الوجاهي بحق المدعى عليه أحمد المتضمن إلزام المدعى عليهما بالتكافل والتضامن بدفع مبلغ عشرة آلاف دينار مع الرسوم والمصاريف والأتعاب ومبلغ ( ٥٠٠ ) دينار أتعاب محاماة والفائدة القانونية من تاريخ الاستحقاق وحتى السداد التام .

لم يلقَ القرار الصادر قبولاً من المدعى عليه عادل فطعن فيه استئنافاً بتاريخ ٢٠١٥/١/٢٧ بالرقم ( ٢٠١٥/٩٠٤٦ ) ولدى رؤية الاستئناف مرافعة قضت المحكمة بحكمها الصادر وجاهياً بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٣٠ برد الاستئناف موضوعاً وتأييد القرار المستأنف وتضمين المستأنف الرسوم والمصاريف ومبلغ ( ٢٥٠ ) ديناراً أتعاب محاماة عن هذه المرحلة .

لم يلقَ القرار الصادر قبولاً من المستأنف فطعن فيه تمييزاً بتاريخ ٢٠١٦/١/٣١ وضمن المدة .

**ودون البحث بأسباب الطعن :**

وحيث نجد إن قيمة الدعوى ( ١٠٠٠٠٠ ) دينار وبما أنه لا بد للطعن تمييزاً بقرار محكمة الاستئناف من حصول الطاعن على إذن مسبق من رئيس محكمة التمييز أو من يفوضه طبقاً للمادة ( ٢/١٩١ ) من قانون أصول المحاكمات المدنية .

وحيث إن الطاعن لم يحصل على الإذن المطلوب قبل الطعن بالحكم الاستئنافي الأمر الذي يغدو معه التمييز المقدم من المميز حقيقياً بالرد شكلاً ( قرار تمييز ٢٠١٥/٣٧٦٩ تاريخ ٢٠١٦/١/١٤ ) .

لـ \_\_\_\_\_ هذا وتأسيساً على ما تقدم نقرر رد الطعن التمييزي شكلاً وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٤ اشـوال سنة ١٤٣٧ هـ الموافق ٢٠١٦/٧/١٩ م.

برئاسة القاضي نائب الرئيس

عضو  
نائب الرئيس

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقيق ب. ع